محددات السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية

The determinants of the Russian policy towards the Syrian crisis

د. جهاد عبد الكريم ملكة: دكتور في العلوم السياسية، وباحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية، غزة، فلسطين

Dr. Jehad Abdelkareem Malaka: PhD in political sciences, and Researcher in political affairs and international relations

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة **محددات السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية**، حيث اتخذت المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة وذلك لوصف الظاهرة بكل جوانبها، من حيث التدخل الروسي في الأزمة السورية ومحدداتها السياسية بشكل علمي دقيق. كما وتستخدم الدراسة نظرية الصراع الدولي نظراً لأنه تم استخدام أدوات الصراع "كالتفاوض، والتهديد، والضغط، والمساومة، والاحتواء، والتحالف" في التدخل الروسي في الازمة السورية. وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي: جاءت الأزمة السورية خدمة لروسيا كي تثبت نفسها على الساحة الدولية بانها دولة عظمى، وأنها قادرة على تأدية دورها عالميا، لذلك وقفت مع النظام السوري بكل قوة، وأصبحت حليفه الاستراتيجي، حيث قدمت له الدعم على الصعيد السياسي، وخصوصاً في مجلس الأمن الدولي بتعطيلها للعديد من القرارات الدولية ضد النظام، كذلك جمعت قوى المعارضة والنظام في محاولة منها لإيجاد حل سياسي للأزمة. وترى روسيا في منطقة الشرق الأوسط مكانا استراتيجيا لحماية أمنها القومي، ومكانا لتحقيق أحلامها الإمبراطورية أكثر مما تراه في محيطها الإقليمي، لذلك فإن رؤيتها في دعم بقاء النظام السوري نابع من رؤية جيوستراتيجية بأنه نفوذ لها.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السورية، التدخل الروسي في سوريا

Abstract:

This study aimed to identifying the Russian political interference in the Syrian crisis and the determinants of the Russian policy towards the Syrian crisis. The study relied on the descriptive analytical approach as well as the historical approach to describe the phenomenon in all its aspects, in terms of the Russian intervention in the Syrian crisis, in an accurate scientific manner. The study also uses the theory of international conflict, since the tools of conflict "such as negotiation, threat, pressure, bargaining, containment, and alliance" were used in the Russian intervention in the Syrian crisis. The most important results of the study were as follows: The Syrian crisis came to serve Russia to prove itself on the international scene that it is a superpower, and that it is able to perform its role globally, so it stood with the Syrian regime with full force, and became its strategic ally, as it provided it with

support on the political level, especially In the UN Security Council, it suspended several international resolutions against the regime. It also brought together opposition and regime forces in an attempt to find a political solution to the crisis. Russia sees in the Middle East a strategic place to protect its national security, and a place to realize its imperial dreams more than it sees in its regional surroundings. Therefore, its vision of supporting the survival of the Syrian regime stems from a geostrategic vision as its influence.

Keywords: Syrian crisis, Russian political interference

الإطار المنهجي للدراسة:

مقدمة:

لقد كشفت الأزمة السورية أن العالم قد تغير ولم يعد للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وجود وتغير النظام الدولي من نظام الأحادية الغربية بقيادة وهيمنة الولايات المتحدة إلى نظام جديد طور التشكيل تتعدد فيه القوى، ويمكن ان يكون نظام "متعدد الأقطاب" او نظام "بلاقطبية"، كنتيجة طبيعية لصعود قوى جديدة تشارك القوى التقليدية في النظام الدولي بحيث لن تكون أمريكا هي القطب الوحيد في العالم بل ستدخل روسيا والصين كقوتين صاعدتين في النظام الدولي ولهما ثقلهما وفاعليتهما. لذلك تدخلت روسيا بقوة لدعم النظام السوري حتى لا يسقط لان سقوطه يعني لروسيا نهاية وجودها العسكري على الأرض السورية خاصة على البحر المتوسط في "طرطوس" حيث تواجد القاعدة البحرية الروسية، الأمر الذي سيؤثر على الدور الروسي الإقليمي والدولي، وسيصبح لا مكان لها بالمياه الدافئة إلا عبر بوابة مرور "البسفور والرنيل" التي تمر منها السفن الروسية، إذ أنه لا مكان للأسطول الروسي المتواجد في البحر المتوسط للتزود بالوقود او اعمال الصيانة إلا في قاعدة طرطوس، الأمر الذي سيؤثر على مكانة قوتها البحرية عالمياً.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة أولية للتعرف على الدور الذي قامت به روسيا الاتحادية في الأزمة السورية في ظل التدخلات الدولية في هذه الأزمة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التعرف على الدور الذي لعبته روسيا في الأزمة السورية عبر تدخلها السياسي.
2. الكشف عن محددات السياسية الروسية تجاه الأزمة السورية.

إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة للكشف عن مدى التدخل الروسي في الآزمة السورية وأثر هذا التدخل على استمرار الأزمة.

فرضية الدراسة:

كان للتدخل الروسي في الأزمة السورية الانعكاس الكبير على سير واستمرار الأزمة.

منهجية الدراسة:

ترتيباً على ما ترمي إليه الدراسة من تحليل مدى أثر التدخل الدولي في استدامة الأزمة السورية، تعتمد الدراسة على أدوات المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج التاريخي.

هيكل الدراسة:

- تمهيدالمطلب الأول: الأهمية السورية بالنسبة لروسيا
- المطلب الثاني: المصالح الروسية في منطقة الشرق الاوسط
- المطلب الثالث: المحددات الدولية المؤثرة في السياسة الروسية
- الخاتمة والنتائج والتوصيات
- المراجع

تمهيد:

ما كان للأزمة السورية أن تصبح أزمة إقليمية دولية لولا تداخل عدة أسباب وعوامل جيوستراتيجية في الخارطة السياسية والأمنية العربية والإقليمية والدولية ساعدت في تحويلها من ثورة شعبية ضد النظام السوري، إلى أزمة إقليمية دولية أكثر منها سورية.

وعلى المستوى الإقليمي، فقد ساعدت اعتبارات تتعلق بالتحالفات السياسية والتوازنات الأمنية العربية والإقليمية على تحويلها من ثورة شعبية إلى أزمة إقليمية، حيث كانت سورية طرفاً في تحالف استراتيجي مع إيران وحزب الله، وكانت تستضيف بعض قيادات الفصائل الفلسطينية، وبالإضافة إلى تكويناتها المتنوعة الإثنية والمذهبية ومعطياتها الجيوسياسية التي تضعها في قلب الصراع المذهبي والطائفي الذي تعاني منه المنطقة منذ احتلال العراق عام 2003م. حيث شهدت الأزمة السورية حضورا قويا من جانب إيران لمساندة نظام الأسد بدأ بوصف الاحتجاجات بالمؤامرة ضد سورية وقوى الممانعة وتقديم الدعم العسكري والمعدات التقنية المتطورة والدعم الاستخباراتي والمالي لمواجهة أثار العقوبات، وانتهى بحضور مباشر لقوات الحرس الثوري الإيراني، إضافة إلى حضور قوي من جانب حزب الله اللبناني إلى جانب قوات النظام السوري. ومن جهة أخرى شهدت الأزمة السورية حضوراً قويا من جانب تركيا، بدأ بالنصح ثم انتقاد النظام ومطالبته بإصلاحات حقيقية، وتقديم الدعم السياسي والتدريب والتسليح لبعض قوى المعارضة، وانتهى بفرض منطقة عازلة في الشمال السوري.

أما على المستوى الدولي فقد ساعدت اعتبارات (إستراتيجية) متعلقة بالمصالح والنفوذ ومستقبل التحالفات السياسية على تحويلها من ثورة شعبية ضد النظام السوري إلى أزمة دولية، حيث تنازعت اعتبارات إستراتيجية تتعلق بالتوازنات العسكرية الإقليمية، ومستقبل التحالفات السياسية الدولية في المنطقة. حيث اصطفت روسيا والصين إلى جانب النظام، واستخدمتا الحق في الاعتراض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي عدة مرات وذلك لإحباط مشروعات قرارات تدين النظام السوري. وفي المقابل، اتخذت أمريكا وبعض الدول الأوروبية، كفرنسا وبريطانيا، مواقف مساندة للمعارضة، وطالبوا الإتحاد الأوروبي أن يرفع حظر السلاح المفروض على سورية ليتسنى لهم تزويد المعارضة بالسلاح لمواجهة قوات النظام، إلا أن ألمانيا والنمسا عارضت هذا التوجه، ودعتا إلى مساعدة ودعم الشعب السوري بالوسائل السياسية وتجنب تأجيج الصراع.

كل هذه الأسباب والعوامل ساهمت في إطالة أمد الأزمة وتعقيد تسويتها، إذ أصبحت القوى الإقليمية والدولية طرفا مشاركا في الأزمة. وفي هذا الإطار، ووفقا لهذه المعطيات، تتناول الدراسة في هذا البحث محددات السياسة الروسية تجاه الازمة السورية وذلك على النحو الاتي:

المطلب الأول: أهمية الدولة السورية لروسيا

مع نضوج الظروف الداخلية الروسية لتصبح مؤاتيه كي تعود روسيا لتأدية دور حيوي وفاعل ليس على الساحة الإقليمية وحسب، بل وأيضاً والدولية كواحدة من القوى الدولية الأساسية الفاعلة في النظام الدولي الراهن لأنها تمتلك الكثير من العوامل في ميزان القوة التي تمكنها القيام بهكذا دور وذلك منذ تولى الرئيس فلاديمير بوتين السلطة عام 2000م، والذي تمكن من إعادة بناء هياكل ومؤسسات الدولة الروسية من الداخل بشكل أعاد لها هيبتها ومكانتها كقوة دولية كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي. فخلال العقد الأول من القرن الحالي، تفاعلت السياسة الخارجية الروسية بشكل نشيط وملحوظ وأكثر فاعلية من ذي قبل، حيث اتخذت روسيا مواقف تناقضت فيها جذريا مع الموقف الأمريكي والغربي، وجاهرت قيادتها بتوجيه انتقادات حادة لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، واستطاعت روسيا من إعادة مكانتها كأحد القوى الكبرى الفاعلة على الساحة الدولية.

لقد اتخذت روسيا الإتحادية قرارا قاطعا بالدفاع عن النظام السوري بعد عدة محطات مؤلمة في السياسة الخارجية الروسية أدت إلى خسارتها مليارات الدولارات نتيجة فقدان الشركات الروسية لعقود اقتصادية مهمة في ليبيا حيث امتنعت روسيا عن التصويت على قرار مجلس الأمن ضد ليبيا لإسقاط نظام القذافي، لذلك قررت روسيا الدفاع عن النظام السوري بشكل استراتيجي، لأنها اعتبرته أحد أعمدة وجودها الاقليمي، لأنه يمثل امتدادا جغرافيا لتحالفها الممتد من إيران شرقا حتى جنوب لبنان غربا مرورا بالعراق.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا المطلب الأهمية السورية بالنسبة لروسيا، من خلال تتبع طبيعة العلاقات الروسية السورية، والمصالح الروسية في سورية.

تأتي أهمية سورية بالنسبة لروسيا انطلاقاً من العلاقات الثنائية بين البلدين والممتدة منذ عقود. وسارت العلاقات الروسية-السورية في خط سير عبر تاريخها الطويل بالثبات والاستقرار إلى حد كبير منذ استقلال سورية عام 1944م، وتعززت العلاقات بينهما بشكل كبير مما جعلها تتجاوز حدود الصداقة التقليدية لتؤسس تعاونا استراتيجيا في العديد من الملفات والقضايا، منطلقة في ذلك من قاعدة

ثابتة وهي الرؤية المشتركة لكل ما يتصل بقضايا العالم والقضايا الثنائية المشتركة، وقد انعكس هذا التعاون على معظم الامور السياسية والاقتصادية والعسكرية والتجارية والثقافية والعلمية، والتي ساهمت تاريخياً في وقوف روسيا إلى جانب سورية وتطورها.

وتنطلق موسكو في فترة ما بعد انهيار "الاتحاد السوفيتي" السابق، من رؤية عملية واقعية للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية والإقليمية، بحيث تكون المصالح الوطنية الروسية هي المهيمنة أولا، سواء أكانت اقتصادية أو عسكرية. وجاء التوجه الروسي من الأزمة في سورية انعكاسا لهذا التوجه في السياسة الروسية، حيث جاء الدعم الروسي للنظام السوري كتبرير للعلاقات التاريخية من ناحية، والمصالح الإستراتيجية الروسية في سورية من ناحية أخرى، وأيضاً في المستوى العالي من التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والذي بلغ ذروته مع وصول كلا من بوتين وبشار الأسد للسلطة، الأمر الذي جعل المصالح الإستراتيجية الروسية في سورية تقف حائلا أمام أي محاولة لاستمالة موسكو لتغيير موقفها من الأزمة في سورية[1].

المطلب الثاني: المصالح الروسية في المنطقة العربية

تمثل المنطقة العربية بما تتمتع به من ثروات ومكانة جيوستراتيجية دائرة من أهم دوائر الصراع الدولي، التي تسعى الدول الكبرى على إيجاد مكانة ونفوذ بداخلها، سعيا لتحقيق أهدافها الإستراتيجية. والقصد من المصالح الروسية في المنطقة العربية، أي المحددات الإقليمية التي تؤثر بشكل أو بأخر على عملية صناعة "السياسة الخارجية" الروسية، والمتمثلة في التدخل الروسي المطرد في المنطقة، والمصالح الإستراتيجية الروسية في المنطقة العربية، والعلاقات الروسية بدول وقوى الشرق الاوسط وعلى رأسها سورية[2].

وفيما يلي الإشارة إلى المحددات أو المصالح الروسية في المنطقة العربية:

الفقرة الأولى: النفوذ الروسي المتنامي في الشرق الاوسط

بعد أن ارتكزت وثيقتي مبادئ السياسة الخارجية الروسية والعقيدة العسكرية الروسية لعام 2000م، على الاهتمام بالداخل الروسي وعدم انتهاج أية سياسة من شأنها إقحام روسيا في أية قضايا

[1] أحمد دياب، هل تعيد روسيا تاريخها في الشرق الأوسط؟، مجلة العرب الدولية، 11 اكتوبر، 2013، انظر الرابط: https://bit.ly/3mnUiHx

[2] أحمد أبو صلاح، السياسة الروسية الامريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، 2016.

دولية قد تؤثر على عملية إعادة البناء الداخلي، سعت الوثيقتان الجديدتان إلى إخراج روسيا من عزلتها لتشكل ثقلاً إقليمياً ودولياً، كما سعت لإعادة تشكيل توازنات القوى العالمية بما يسمح بتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب ينهي انفراد قوة وحيدة بإدارة شؤون العالم هي الولايات المتحدة الامريكية[1].

وكانت للتحولات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط بأن مهدت الطريق لموسكو للبروز كقوة مؤثرة في إطار نظام متعدد الاقطاب، فبعد أن كانت أمريكا تهيمن على المنطقة، بدأ نفوذها في التراجع جراء سياساتها العدوانية في التعامل مع بعض دول المنطقة وموقفها من بعض التحولات التي رُفضت أو جاءت بأنظمة لم ترضى عنها. وهنا برزت روسيا كراع جديد ونشطت دبلوماسيتها في المنطقة. ومن المؤشرات على أن المنطقة تشهد تحولاً في علاقاتها بكل من موسكو وواشنطن، ومن ثم توازنات القوى العالمية، الانفتاح المصري على روسيا وتراجع حدة العداء السعودي الروسي وموقفها المقيد للتحرك الأمريكي في قضايا سورية والملف النووي الإيراني ومساندتها للقضية الفلسطينية[2].

وتمكنت روسيا من إنجاز الهدف الذي كانت ترغب فيه أكثر ما يكون في الشرق الاوسط من وضع نفسها كقوة لا يمكن تجاوزها في حل الأزمات الدولية كما حصل في نجاحها بالتدخل في الأزمة السورية والملف النووي الإيراني، حيث كان للصفقة التي توسطت فيها روسيا لوضع ترسانة سورية الكيميائية تحت سيطرة مراقبين دوليين المساعدة في تجنب مناورات عسكرية أمريكية ضد قواعد الجيش العربي السوري، وايضا المساعدة الروسية في حل أزمة الملف النووي من خلال التوصل لصفقة مؤقته في جنيف في ديسمبر 2013م، وبهذا الاتفاق أصبحت روسيا تلعب دورا مهما، وأصبحت لاعبا قوي الحضور في الشرق الاوسط بعد انقطاع دام أكثر من عشرين عاما[3].

ولم ينحصر النفوذ الروسي في الشرق الاوسط في التدخل في الازمة السورية وأزمة الملف النووي الايراني فقط بل امتد نفوذها لعدة أوجه، بحيث أصبحت روسيا أكثر حضورا في العملية السياسية في المنطقة العربية منذ انضمامها للجنة الرباعية، وأصبح لها بصماتها بدلا من المصادقة

[1] أحمد سيد حسين، السياسات الروسية تجاه الشرق الاوسط، مجلة الديمقراطية، 11 أبريل 2014م. على الرابط التالي:
https://bit.ly/2ZEHraq

[2] أحمد سيد حسين، السياسات الروسية تجاه الشرق الاوسط، مجلة الديمقراطية، 11 أبريل 2014م. على الرابط التالي: https://bit.ly/2ZEHraq

[3] Annea Borishchevskaya, Russia's growing Meddle East influence, CNN World, January, 2014. Look: https://cnn.it/2H163DN

على الموقف الأمريكي، وانتقل بوتين إلى عرض نفوذه المتنامي في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، وزار إسرائيل في يونيو 2012م، وفي اجتماعه مع الرئيس الاسرائيلي شمعون بيريس، قال: "إن مصلحة روسيا القومية أن يتم التوصل إلى السلام في الشرق الاوسط". كما قام بوتين بدعوة قادة حماس لزيارة موسكو في فبراير/شباط 2006م، في إشارة أنه لا يتعامل معها كمنظمة إرهابية كما تفعل أمريكا، وتلا هذه الزيارة عدة زيارات أخرى. وفي العراق، عملت روسيا على استعادة العقود النفطية التي كانت قد خسرتها بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003م، وكسبت شركة "لك أويل" عددا من العقود النفطية الضخمة ووقعت في العام 2012م، صفقة أسلحة بقيمة 4 مليارات دولار مع العراق في صفقة أسلحة هي الاضخم خلال رئاسة بوتين[1].

كل ما سبق، لا يعني أن روسيا أصبحت الآن دولة كبرى يمكنها من مواجهة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وإنما يمكن القول بأنها تسعى لأن تصبح قوة مؤثرة في إطار نظام متعدد الأقطاب، وهو ما يمكن ملاحظته في تطور الدور الروسي منذ مطلع الألفية، حيث بدأت كمرحلة أولى باستعادة نفوذها في الجوار الجغرافي، محققة علاقات تعاون وصداقة مع العديد من تلك الدول من خلال الاتحاد الجمركي ومنظمة الأمن الجماعي، والاتجاه نحو إنشاء الاتحاد الأوراسي، وصولا إلى الانتصار في حربها في جنوب القوقاز ضد جورجيا "المدعومة أمريكيا" عام 2008م، وإجبار أمريكيا على تفكيك القواعد العسكرية من دول أسيا الوسطى. أما المرحلة الثانية، انطلقت فيها نحو الفضاء الإقليمي الأوسع الذي يشمل الصين والشرق الأوسط والعالم العربي وتركيا، وعملت على بناء علاقات شراكة وتعاون مع تلك الدول، مع محاولة لعب دور "الضامن الموازن" في التعامل مع قضايا الشرق الاوسط للحد من التدخل الأمريكي والغربي في شؤون دوله وتحديد مصيره بما يخدم المصالح الغربية ويضمن لها دوراً في مستقبل المنطقة. تلك المرحلة وهذا الدور الروسي من المتوقع أن يستمر خلال السنوات المقبلة، ولن يخرج هذا الدور عن كونها شريكاً في توجيه الأحداث[2].

الفقرة الثانية: المصالح الإستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط

تحتل روسيا الجزء الاكبر من الكتلة الأوروآسيوية الملاصقة للمنطقة العربية لذلك فرضت الجغرافيا على روسيا الاهتمام بهذه المنطقة منذ ما قبل العام 1991م، إلا أنه ومع تفكك الاتحاد السوفيتي وتدهور الاوضاع الداخلية في روسيا وانتهاء الصراع مع الغرب تراجعت السياسة

[1] أحمد أبو صلاح، السياسة الروسية الامريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، 2016.ص44.

[2] أحمد أبوصلاح، السياسة الروسية الامريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي، مرجع سبق ذكره.

الخارجية الروسية وأصبحت المنطقة العربية أقل اهتماما في سلم أولويات السياسة الروسية بسبب تفاقم المشاكل الداخلية، واتجاهها نحو الغرب وأمريكا بغية الاندماج في الحضارة الغربية والحصول على المساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الاصلاح الاقتصادي في روسيا. وعلى الرغم مما حدث جراء انهيار الاتحاد السوفيتي إلا أن المنطقة العربية لم تفقد أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لروسيا، لكن ما حدث هو إعادة ترتيب المصالح الروسية والتي أدت إلى تراجع الأهداف الأيديولوجية في مواجهة الأهداف الاقتصادية.

ومع وصول بوتين للرئاسة في الكرملين، أولى اهتماماً كبيراً للشرق الأوسط والمنطقة العربية، وحددت روسيا مصالحها في المنطقة والذي يتمثل أهما في الاتي[1]:

- تنظر موسكو إلى أسيا الوسطى والمنطقة العربية على أنهما مشتركتين في تكوين "الفضاء الاسلامي الموحد" وفقا للتعريف الروسي، لذلك فإن تحقيق الأمن للحدود الجنوبية، ومنع امتداد الصراعات الإقليمية إلى المناطق الجنوبية هي أولويات لدى روسيا خشية من اندلاع صراعات إقليمية، تنعكس على نطاق واسع وتمس المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية لها.

- ترى موسكو أن هناك إمكانية لإقامة علاقات اقتصادية بينها ودول المنطقة، وهو ما يعتبر ضرورة ملحة لإنعاش الاقتصاد الروسي الذي يعاني بعض الأزمات، لذلك تعمل روسيا على تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها وبين الدول العربية، والحصول على المعاملة التفضيلية، وجذب الاستثمارات العربية وخاصة الخليجية.

- تسعى موسكو تجميع تكتل من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية وتساهم في ممارسة الضغط على أمريكيا كي تشاركها في العملية السياسية لتثبت أن لديها إرادة سياسية ومكانة على الساحة الدولية. كما وتسعى روسيا إلى إقامة علاقات مع دول معادية لأمريكا مثل سورية وإيران وذلك لكي تخلق حالة من التوازن.

- التأكيد على الوجود الروسي في المنطقة العربية، من اجل ضمان مصالحها في المنطقة عموما، والمنطقة العربية خصوصا على مختلف المستويات. إضافة إلى العمل على تنشيط تجارة السلاح الروسية مع دول وقوى المنطقة.

[1] لمى مضر، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 363-365.

استطاعت روسيا منذ بداية القرن الحادي والعشرون من إعادة بناء علاقاتها مع عدد كبير من الدول العربية، بمن فيهم حلفاءها التقليديين كسورية وليبيا والجزائر، وشركاء جدد كدول الخليج والاردن والعراق. وأصبح لروسيا مصالح حقيقية تسعى للحفاظ عليها وتنميتها، حتى مع تغيير النظم الحاكمة في بعض الدول العربية نتيجة الثورات. ولا تسعى روسيا إلى ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة العربية أو حتى إلى تحقيق مكاسب سياسية، وإنما تسعى إلى شراكة إستراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني، ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا، وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة[1].

المصلحة الروسية في المنطقة العربية ترتبط بثلاث قطاعات رئيسية، هي: قطاع البترول والطاقة، وقطاع التعاون الفني في قطاعات الصناعة والاقتصاد، والتعاون العسكري. ويحتل التعاون والتنسيق في قطاع البترول والطاقة كبرى أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، ويتمحور حولها التقارب الروسي مع الدول العربية، ويلي ذلك أوجه التعاون الأخرى، سواء في القطاع الفني أو الاقتصادي أو العسكري. ويمثل قطاع الطاقة أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية الروسية في المستقبل والدعامة الاساسية لها. لذلك فإن روسيا تنظر إلى الدول العربية في الخليج وعلى رأسها المملكة السعودية كحليف رئيس لها في سوق الطاقة العالمية، وليس منافسة، ويتم التنسيق والتعاون بين روسيا والدول الخليجية العربية في مجال الطاقة في إطار محورين أساسيين، أولهما: المحافظة على ثبات أسعار البترول وضمان الحد أدنى لها، وذلك من خلال تنظيم الإنتاج، خاصة أن روسيا تحضر اجتماعات منظمة أوبك بصفة مراقب. ثانيهما: الاستثمارات الروسية في قطاع النفط في الدول الخليجية، من خلال المشاركة في عمليات التنقيب وحفر الآبار وتطوير الإنتاج[2].

المطلب الثالث: المحددات الدولية المؤثرة في السياسة الروسية (التطلع الروسي في النظام الدولي)

المحددات الدولية التي تؤثر في السياسة الروسية، هي المتغيرات الدولية التي لها الأثر في عملية صنع السياسة الخارجية الروسية وأهما بالنسبة لروسيا هي طبيعة التغير في النظام الدولي والمتغير الأمريكي والمتغير الأوروبي.

[1] أحمد أبو صلاح، السياسة الروسية الامريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، 2016.ص48.
[2] المرجع السابق.

الفقرة الأولى: طبيعة التغير في النظام الدولي

كان النظام الدولي خلال "الحرب الباردة" بين القوتين العظميين تحكمه الاعتبارات الأيديولوجية بحيث كانت سياسة "الاتحاد السوفيتي" السابق تقوم على مساندة حركات التحرر الوطني في العالم والنظم الراديكالية التي تنتج عن هذه الحركات بعد التحرر ولاسيما مساندة الأحزاب الشيوعية. ومع وصول (ميخائيل غورباتشوف) إلى الرئاسة عام 1988م، دعا إلى ما سماه البرويسترويكا او إعادة البناء وتخليه عن سياسة توازن القوى التي كان الاتحاد السوفيتي يتبعها واتبع سياسة توازن المصالح، والتي كانت بمثابة انسياقا وراء السياسة الامريكية والتي أدت في نهايتها إلى تفكك "الجمهوريات السوفيتية" وانتهاء الحرب الباردة وغياب روسيا عن الساحة الدولية[1].

هذا التغير الذي حدث في النظام الدولي مع غياب روسيا أدى إلى هيمنة أمريكيا على رأس النظام الدولي وما سمي بنظام (القطب الواحد) ووضع نهاية للنظام الدولي ثنائي القطبية بحيث أصبح هذا الامر فاصلا بين حقيقتين: الحرب الباردة، التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية، والعصر الجديد، الذي كان أول من دشنه الرئيس (غورباتشوف) بتفكيره الجديد في المجالين الداخلي والخارجي، وأدى ذلك إلى بروز روسيا الاتحادية كوريث شرعي "للاتحاد السوفيتي" السابق ولكن كدولة تلي أمريكيا في قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وأصبحت الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هي حاكمة الاستراتيجية الروسية وتبنت الايديولوجية الليبرالية الغربية بشقيها السياسي والاقتصادي والتقت مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة، وتبنت روسيا سياسة براغماتية تقوم على أساس المصالح المتبادلة وتهدف إلى إقامة روابط سياسية واقتصادية مع الدول التي كانت ترفض النهج الايديولوجي والتي تشجعت في إقامة هذه العلاقات بعد أن تخلت روسيا عن ايديولوجيتها الشيوعية وتعاونت هذه الدول مع روسيا في جميع المجالات الاقتصادية ومجالات التسليح والامور العسكرية.

البند الأول: المتغير الامريكي

انعكاسا للتغيرات والتحديات داخل البرلمان الروسي، شهدت السياسة الروسية تحولا جذريا في تعاملها مع أمريكيا بعد انهيار "الاتحاد السوفيتي" السابق، وانتقال مركز الثقل السياسي الذي كان موزعا بين دول "الاتحاد السوفيتي" السابق إلى روسيا الاتحادية، بحيث انتقلت روسيا من طرف معادي للولايات المتحدة إلى طرف يقدم نفسه كتابع لها. وقد تنافست ثلاث توجهات داخل البرلمان

[1] لمى الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص200-201.

الروسي، وكان التوجه الاول مؤيد لسياسة يلتسين الذي هو بالأساس مجرد تابع لسياسات الولايات المتحدة والغرب وكان ينظر إلى الغرب كشريك فعلي ويعتبر روسيا جزء من أوروبا والحضارة الغربية ويقيم علاقات جيدة مع الولايات المتحدة ويستقدم الدعم منها لإجراء عمليات الخصخصة والتحول إلى "اقتصاديات السوق الحرة". أما التوجه الثاني فهو من مؤيدي إقامة علاقات جيدة مع الصين ودول الشرق الاوسط وتدعيم العلاقات مع دول الجوار والتركيز على سياسة روسيا الأوروآسيوية، وتبني سياسة الخصخصة البطيئة للاقتصاد الروسي. وتمثل التوجه الثالث في القوميين والشيوعيين وتوحدوا على فكرة أنه يجب إعادة سيطرة روسيا على جمهوريات "الاتحاد السوفيتي" السابق، وإقامة حكومة مركزية قوية في روسيا تكون بمثابة القوة العظمى التي تواجه أمريكيا[1].

وبالرغم مما شهدته العلاقات الروسية الامريكية من تقارب شديد في عهد الرئيس بوريس يلتسين وجورج بوش الاب، إلا أن أمريكيا لم تساند روسيا في توجهها الجديد ولم تمد لها يد المساعدة لانتشالها من أزمتها، بل عمدت إلى محاولات إضعافها عبر تقديم الدعم الاستخباري للمقاتلين الشيشان في معركتهم للانفصال عن روسيا، وتطويق روسيا في آسيا الوسطى وبحر قزوين، ورأت أمريكيا في سياسات يلتسين استسلاما، وقد وقف جورج بوش الاب على منبر الامم المتحدة وأعلن عن بداية عصر جديد تقوده الولايات المتحدة وترى في روسيا أشبه بقوة إقليمية ليست لديها الإمكانية للتحدث عن دور عالمي[2].

مع وصول بوتين للسلطة عام 2000م، طرأ تحول على العلاقات الروسية الأمريكية، خاصة بعدما كانت العلاقات الروسية الأمريكية في حدها الادنى ولم تتعدى حدود العلاقات الودية الباردة وهو ما دفع روسيا للبحث عن دور جديد وسياسة أكثر استقلالية تأخذ بعين الاعتبار المصالح القومية الروسية، إذ حاولت روسيا بعد وصول بوتين للسلطة العودة للعب دور "مؤثرة وقوي" من جديد بعد غياب استمر ما يزيد عن عقدا من الزمن، حيث شهدت العلاقات الروسية الامريكية تحولا جديدا اقترن بنوعية القيادة أو الزعامة في كلا الطرفين، فعلى الجانب الامريكي، وصل إلى البيت الابيض بوش الابن بإدارة محافظة من أكثر الإدارات الأمريكية تطرفا، حيث نظرت الى مواقف العالم بمنظور إما أبيض أو اسود، فكل من يعارض سياستها هو عدو وكل من يؤيد سياساتها فهو تابع لها، ولذلك اصطدمت توجهات القيادتين ولم تلتقيا إلا في نقاط محددة، فكان الصراع والمنافسة هي السمة السائدة في علاقات البلدين، ونظرت الولايات المتحدة إلى روسيا بعين الشك بعدما بدأت تتصاعد الطموحات

[1] فريد حاتم الشحف، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، دار الطليعة الجديدة، سورية، 2005، ص115-116.
[2] وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008م، ص22-28.

الروسية بالعودة من جديد لتأدية دور القوة المؤثرة فعليا في النظام العالمي، وهو ما أجبر السياسة الروسية إلى استمالة روسيا من جديد نحو أوروبا، عبر إقناعها بعدم جدوى محاولتها لاستعادة مكانة الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن روسيا واجهت الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى احتوائها بإستراتيجية قائمة على التحرك المباشر لضمان مصالحها الإقليمية والدولية[1].

ومن أجل تحقيق سياسة الاحتواء، استخدمت ادارة بوش الابن أساليب مختلفة، كضم روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية السبع G7، وضمها إلى نطاق منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ضمن لجنة خاصة بالأمن. ولم تكتفي الولايات المتحدة بسياسة الاحتواء، بل اتبعت أيضا سياسة التطويق والتهديد، فقامت بتوسيع حلف "الناتو" باتجاه "الشرق" وذلك لاحتواء النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى، واستكملت أمريكا برنامج الدرع الصاروخي، وعملت على تحجيم روسيا ووضعها في دائرة صغرى لعزلها دولياً[2].

نجح الرئيس بوتين في نقل السياسة الروسية والعلاقات الروسية الأمريكية إلى حقبة جديدة تقوم على سياسة الابتعاد عن الغرب وتخفيض الاعتماد على الخارج على قدر المستطاع مع ضرورة التغيير من الداخل بإلغاء الفوضى لدى صناع القرار ورسم السياسة الخارجية ونقلهم للعمل تحت رقابة مركزية قوية يشرف عليها بوتين شخصيا بصفته رئيسا لروسيا الاتحادية. واستطاع بوتين بفضل حسن الإدارة والترشيد توظيف العائدات لخدمة الأهداف القومية لروسيا وذلك ضمن قناعته أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى، والحفاظ على استقلال قراراتها ما دامت معتمدة على المساعدات الخارجية وكان هذا عاملا أساسياً لتتوقف روسيا تماما عن طلب أية مساعدات من أمريكيا والدول الكبرى، بل استطاعت روسيا الوفاء بالتزاماتها في دفع الديون الخارجية المستحقة عليها منذ عام 2002م، ووظفت هذا الانتعاش الاقتصادي للنهوض بباقي قطاعات الاقتصاد الروسي، وتحديث البنية الصناعية الروسية وتطويرها لتنافس في الاسواق العالمية[3].

[1] أحمد أبوصلاح، السياسة الروسية الامريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، 2016، ص57-58.

[2] المرجع السابق.

[3] نورهان الشيخ، روسيا والاتحاد الأوروبي صراع الطاقة والمكانة، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، ابريل 2006م، ص64-65.

وبذلك يكون بوتين قد استطاع تأسيس إدارة قوية وأعاد لروسيا دورها الدولي المؤثر عبر حضورها البارز في عدة ملفات مهمة عارضت فيها الموقف الأمريكي كملف البرنامج النووي الإيراني والملف السوري.

البند الثاني: المتغير الأوروبي

تدرك روسيا أن من مصلحة الغرب عزل روسيا ومنعها من ممارسة نفوذها الإقليمي بشكل يتعارض أو يتقاطع مع مصالحه لذلك فإن العلاقات الروسية الأوروبية تتمحور حول حلف "الناتو"، حيث تبدي روسيا معارضة قوية لانضمام دول "أوروبا الشرقية" والدول التي انفصلت عن "الاتحاد السوفيتي" السابق لتنضم إلى حلف النيتو، لأن هذا يعني لروسيا الوقوف وحدها أمام الولايات المتحدة والغرب، إذ تعتقد روسيا أن مد حدود حلف الناتو ليتاخم حدود روسيا ينطوي على تهديد خطير لأمنها، ويتضح هذا جلياً في سياسة الاحتواء التي يتبعها الغرب تجاه روسيا لجذب الدول التي كانت ضمن حدود الإتحاد السوفيتي السابق وذلك من أجل حصر روسيا الاتحادية وتطويقها داخل حدودها الإقليمية وهذا يؤدي إلى نقل خط الدفاع الأول الإستراتيجي من دول الشرق الأوسط إلى الدول التي استقلت عن "الاتحاد السوفيتي" السابق.

ويعتقد العسكريون الروس أن توسيع أن توسيع حلف "الناتو" سوف يؤدي إلى احتمال اقتراب القوى العسكرية الغربية من الحدود الروسية، ومن ثم إمكانية تطويق روسيا وعزلها. وهذا أدى بروسيا للتعامل مع الظروف المستجدة بدرجة أكثر صعوبة، الأمر الذي استدعى إعادة الإنفاق على القوات المسلحة الروسية وتحديثها وتطوير وسائل الدفاع الجوي الروسي، إذ لجأ الروس إلى تطوير منظومات صاروخية جديدة.

وبالقفزات التي حققتها روسيا في القطاعات السياسية والاقتصادية والعسكرية، استطاعت إرغام أوروبا بالإقرار في إستراتيجيتها الخاصة بها بأن الشراكة مع روسيا مستقبلا يشكل مصلحة إستراتيجية لأوروبا، وأصبح لدى أوروبا حوار سياسي وأمني مع روسيا أكثر تقدما من الحوار مع أي شريك آخر، وأثمر التحول في سياسة وحصلت على بعض الفوائد التي شملت على علاقات مميزة مع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، ومكانة أكثر تساويا في مجموعة الدول الثماني، وتقدماً مهماً للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية[1].

[1] ايان أنطوني وآخرون، النظام الأطلسي أوروبي والأمن العالمي، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2003م، ترجمة: فادي حمودة وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م، ص161.

الخاتمة:

جاءت الأزمة السورية خدمة لروسيا الاتحادية كي تثبت نفسها على الساحة الدولية بانها دولة عظمى، وأنها قادرة على تأدية دورها عالميا، لذلك وقفت مع النظام السوري بكل قوة، وأصبحت حليفه الاستراتيجي، حيث قدمت له الدعم على الصعيد السياسي، وخصوصاً في مجلس الأمن الدولي بتعطيلها للعديد من القرارات الدولية ضد النظام، كذلك جمعت قوى المعارضة والنظام في محاولة منها لإيجاد حل سياسي للأزمة. لذلك فهي تسعى لأن تصبح قوة مؤثرة في عالم (متعدد الأقطاب)، ووضعت محددات سياسية تجاه الأزمة في سورية كمدى الأهمية السورية بالنسبة لها ومصالحها في المنطقة العربية وحددت المحددات الدولية المؤثرة في سياستها، وهي المتغيرات الدولية التي لها الأثر في عملية صنع السياسة الخارجية الروسية وأهما بالنسبة لروسيا هي طبيعة التغير في النظام الدولي والمتغير الأمريكي والمتغير الأوروبي.

النتائج:

1. تـ روسـا في الـ قة العـ ة، وفي سـ رة على وجه الـ ص مـ انا اسـ اتـ ا لـ ا ة أمـ ها القـ مي.
2. سـ رة هي الـ ة لـ وسـ ا مـ انا لـ ق أحلامها الإمـ ا رة أكـ مـ ا تـ اه في مـ ها الإقلـ ي، لـ لـ فإن رؤ ها في دعـ قاء الـ ام الـ ر نا ع مـ رؤ ة جـ اسـ اتـ ة أنه نفـ ذ لها، خاصـ ة عـ خـ وج العـ اق ولـ ا مـ تـ اءتها عـ ان اذا حلفاءها، ولـ يـ قى أمامها إلا سـ رة في الـ قة العـ ة.
3. أدت الأزمة الـ رة وتفاعلاتها وتـ راتها الـ اسـ ة والأمـ ة إلى حالة مـ الاصـ فاف الإقلـ ي والـ ولي وذلـ ـ أن سـ رة تـ ـ بـ ـ ة الـ ان في تـ ازنات إقلـ ة دـ قة، فأ ف لها ن ق غـ مـ ان القـ لـ لـ ه ة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد أبو صلاح، السياسة الرووسية الامريكية تجاه الازمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي، رسالة دكتوراه، القاهرة، 2016.
2. أحمد ديابي، روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الأوسط؟، مجلة العرب الدولية، 11 اكتوبر، 2013. على الرابط التالي: https://bit.ly/3mnUiHx

3. أحمد سيد حسين، السياسات الروسية تجاه الشرق الاوسط، مجلة الديمقراطية، 11 أبريل 2014م. على الرابط التالي: https://bit.ly/2ZEHraq

4. أحمد سيد حسين، السياسات الروسية تجاه الشرق الاوسط، مجلة الديمقراطية، 11 أبريل 2014م. على الرابط التالي: https://bit.ly/2ZEHraq

5. ايان أنطوني وآخرون، النظام الأطلسي أوروبي والأمن العالمي، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2003م، ترجمة: فادي حمودة وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2004م، ص 161.

6. فريد الشحتف، العلاقات الروسية-الإيرانية وأثرها على الخريطة "الجيوسياسية" في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، دار الطليعة الجديدة، سورية، 2005، ص ص 115-116.

7. لمى مضرر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص 363-365.

8. نورهاان الشيخ، روسية والاتحاد الأوروبي صراع الطاقة والمكانة، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، ابريل 2006م، ص ص 64-65.

9. وليم نصار، روسيه كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008م، ص ص 22-28.

10. Annea Borishchevskaya, Russia’s growing Middle East influence; CNN World; January 8th, 2014. Look: At: https://cnn.it/2H163DN